بحوث في مباني علم الرجال

تقريرات أبحاث

المحقق آية الله الشيخ حمد السند

www.ketab.ir

بقلم

محمد صالح التبريزي

مكتبة فدك

سرشناسه	:	موسوی تبریزی، محمدصالح
عنوان و نام پدیدآور	:	بحوث فی مبانی علم‌الرجال : تقریراً لابحاث محمد السند/ بقلم محمدصالح التبریزی.
مشخصات نشر	:	قم: مکتبه فدک،۱۴۴۵ق.= ۱۴۰۳.
مشخصات ظاهری	:	۳۴۴ص.
فروست	:	بحوث فی مبانی علم‌الرجال: ۱.
شابک	:	978-622-8022-14-7
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
یادداشت	:	زبان: عربی.
موضوع	:	حدیث -- علم‌الرجال Hadith -- *Ilm al-Rijal
شناسه افزوده	:	سند، محمد، ۱۳۴۰-
رده بندی کنگره	:	BP۱۱۴
رده بندی دیویی	:	۲۹۷/۲۶۴
شماره کتابشناسی ملی	:	۹۶۱۴۸۱۲
اطلاعات رکورد کتابشناسی	:	فیپا

بحوث في مباني علم الرجال

آية الله الشيخ محمد السند

الناشر: مكتبة فدك

المطبعة: خانه چاپ گران

الكمية: ٥٠٠ نسخة

الطبعة: الأولى

القطع: وزيري

عدد الصفحات: ٣٤٤ صفحة

تاريخ الطبع: ٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ.ق

شابك: ٧-١٤-٨٠٢٢-٦٢٢-٩٧٨

قم - شارع معلم - مجتمع ناشران - رقم ٤٣

تلفون: ٣٧٨٣٣٦٢٤ - ٠٢٥

www.ketab.ir

الفهرس الإجمالي

تقديم ..... ٩ ـ ١٠

المقدّمة ..... ١١ ـ ٢١

المدخل: الحاجة لعلم الرجال ..... ٢٣ ـ ٦٨

الفصل الأوّل: ميزان حجّية التوثيق والتضعيف ..... ٦٩ ـ ١٢٠

الفصل الثاني: في ما تثبت به الوثاقة أو الحُسن ..... ١٢١ ـ ١٧٦

الفصل الثالث: في المناهج وأنماط البحث الرجالي ..... ١٧٧ ـ ١٩٩

الفصل الرابع: في أحوال الكتب ..... ٢٠١ ـ ٢٥٢

الخاتمة ..... ٢٥٣ ـ ٣٣٦

مصادر الكتاب ..... ٣٣٧ ـ ٣٣٩

محتويات الكتاب ..... ٢٤٠ ـ ٢٤٤

www.ketab.ir

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ندب المؤمنين لينفر طائفة منهم ليتفقّهوا في الدين من معدن مشكاة النبوّة والعصمة، ولينذروا بالرواية والفتوى قومهم والأجيال اللاحقة.

والصلاة والسلام على سيّد المرسلين الذي ترحّم على الذين يأتون بعده فيروون أحاديثه، وعلى آله الأوصياء الذين رغّبوا في النوازل على قدر الرواية عنهم والدراية لها.

وبعد.. فإنّ الواجب من التمسّك بسنّة النبيّ صلى الله عليه وآله وأوصيائه المعصومين عليهم السلام في استنباط الأحكام الشرعيّة يتوقّف على تمحيص الطرق والأسانيد للأحاديث عنهم صلوات الله عليهم، سواء في أخبار الآحاد أو في تقدير التواتر والإستفاضة وما يلابس ذلك من مقدّمات ولوازم، وهذا ما يتكفّل به علم الرجال، وهو لا يتمّ الخوض فيه بمتانة ورصانة إلّا بتنقيح المباني والأُسس العامّة للجرح والتعديل، والتوثيق والتحسين، فإنّها مبادئ تصديقيّة لبحث علم الرجال، وبلحاظ آخر بمثابة قواعد عامّة للبحث الرجالي، وهي تنطوي على مقدّمات أُصوليّة وفقهيّة، في حين هي مسائل برزخيّة بين علمي الأُصول والرجال،

www.kefab.ir

وبمنزلة تطبيقات أُصوليّة تحليليّة على موادّ رجاليّة، وقد وفّق تعالى لبحثها مع مجموعة من الأفاضل في السنين الماضية، وقد قام السيّد الفاضل النحرير محمّد صالح ابن السيّد مهدي التبريزي أدام الله مثابرته العلميّة ونشره لعلوم الدين بتقرير تلك البحوث وتقويمها ومتابعة المصادر بجدّ وجهد وافر، فشكر الله سعيه وأجزل توفيقه.

١١ ذي القعدة ميلاد ثامن الأوصياء

الإمام الرضا عليه السلام

الثاوي بأرض طوس ـ ١٤٢٠هـ. ق

محمّد السند

www.ketab.ir

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ستعين، الحمد ربّ العالمين.
وصلّى الله على رسوله وآله الطاهرين،
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد..

بداية علم الرجال

قد جرى الكلام في أوّل واضع لعلم الرجال في العهد الإسلامي، إلّا أنّ الصحيح أنّ مبتدأ هذا العلم هو من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1]، حيث إنّه دعوة لتمييز النبأ والخبر بين كون الناقل له فاسقاً أو عادلاً، وقد أكّد هذه الدعوة قول رسول الله ﷺ: «أَيُّها النّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ»[2].

---

١. الحجرات / ٦.

٢. أُصول الكافي ١/٦٢، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث.

www.ketab.ir

ثمّ تابع تأكيد هذه الدعوة أيضاً أمير المؤمنين عليه السلام في ما رواه سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذرّ شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه وآله غير ما في أيدي النّاس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي النّاس أشياء كثيرة من تفسير القرآن، ومن الأحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه وآله أنتم تخالفونهم فيها، وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى النّاس يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله متعمّدين، ويفسّرون القرآن بآرائهم؟ قال، فأقبل عليَّ فقال:

«قَدْ سَأَلْتَ فَافْهَمِ الْجَوابَ، إنَّ فِي أَيْدِي النّاسِ حَقّاً وَباطِلاً، وَصِدقاً وَكِذْباً، وَناسِخاً وَمَنْسُوخاً، وَعامّاً وَخاصّاً، وَمُحْكَماً وَمُتَشابِهاً، وَحِفْظاً وَوَهْماً، وَقَدْ كُذِبَ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله عَلىٰ عَهْدِهِ حَتّىٰ قامَ خَطِيباً، فَقالَ: أَيُّها النّاسُ، قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذّابَةُ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ. ثُمّ كُذِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ. وَإنَّما أَتاكُمُ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ خامِسٌ:

رَجُلٌ مُنافِقٌ يُظْهِرُ الْإيمانَ، مُتَصَنِّعٌ بِالْإسْلامِ، لا يَتَأَثَّمُ وَلا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَكْذِبَ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله مُتَعَمِّداً، فَلَوْ عَلِمَ النّاسُ أَنَّهُ مُنافِقٌ كَذّابٌ، لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ، وَلٰكِنَّهُمْ قالُوا: هٰذا قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وَرَآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَأَخَذُوا عَنْهُ، وَهُمْ لا يَعْرِفُونَ حالَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَهُ اللهُ عَنِ الْمُنافِقِينَ بِما أَخْبَرَهُ، وَوَصَفَهُمْ بِما وَصَفَهُمْ فَقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[1]، ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ فَتَقَرَّبُوا إلىٰ أَئِمَّةِ الضَّلالَةِ وَالدُّعاةِ إلَى النّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ وَالْبُهْتانِ، فَوَلَّوهُمُ الْأَعْمالَ، وَحَمَلُوهُمْ عَلىٰ رِقابِ النّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيا، وَإنَّما النّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ

---

١. المنافقون / ٤.

www.ketab.ir

وَالدُّنْيا إِلَّا مَنْ عَصِمَ اللهُ فَهذا أَحد الْأَرْبَعَة .

وَرَجُلٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئاً لَمْ يَحْمِلْهُ عَلىٰ وَجْهِهِ وَوَهِمَ فِيْهِ ، وَلَمْ يَتَعَمَّدْ كِذْباً ، فَهُوَ فِي يَدِهِ يَقُولُ بِهِ ، وَيَعْمَلُ بِهِ ، وَيَرْوِيهِ ، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهْمٌ لَرَفَضَهُ .

وَرَجُلٌ ثالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهىٰ عَنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، أَوْ سَمِعَهُ يَنْهىٰ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ .

وَآخَرُ رابِعٌ لَمْ يَكْذِبْ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ خَوْفاً مِنَ اللهِ وَتَعْظِيماً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ، لَمْ يَنْسَ ، بَلْ حَفِظَ ما سَمِعَ عَلىٰ وَجْهِهِ فَجاءَ بِهِ كَما سَمِعَ لَمْ يَزِدْ فِيْهِ ، وَلَمْ يُنْقِصْ مِنْهُ ، وَعَلِمَ النّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ ، فَعَمِلَ بِالنّاسِخِ وَرَفَضَ الْمَنْسُوخَ ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ الْقُرْآنِ ناسِخٌ وَمَنْسُوخٌ [خاصٌّ وَعامٌّ] ، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشابِهٌ ، قَدْ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْكَلامُ لَهُ وَجْهانِ كَلامٌ عامٌّ ، وَكَلامٌ خاصٌّ مِثْلُ الْقُرْآنِ ، وَقالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتابِهِ : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1] فَيَشْتَبِهُ عَلىٰ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَدْرِ ما عَنىٰ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كانَ يَسْأَلُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَفْهَمُ ، وَكانَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْأَلُهُ ، وَلَا يَسْتَفْهِمُ ، حَتّىٰ أَنْ كانُوا لَيُحِبُّونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرابِيُّ ، وَالطّارِي فَيَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتّىٰ يَسْمَعُوا .

وَقَدْ كُنْتُ أَدْخُلُ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلَّ يَوْمٍ دَخْلَةً وَكُلَّ لَيْلَةٍ دَخْلَةً فَيُخَلِّينِي فِيْها أَدُوْرُ مَعَهُ حَيْثُ دارَ ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ ذٰلِكَ بِأَحَدٍ مِنَ النّاسِ غَيْرِي ، فَرُبَّما كانَ فِي بَيْتِي يَأْتِينِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَكْثَرَ ذٰلِكَ . وَكُنْتُ إِذا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ مَنازِلِهِ ، أَخْلانِي ، وَأَقامَ عَنِّي نِساءَهُ فَلَا يَبْقىٰ عِنْدَهُ غَيْرِي ، وَإِذا أَتانِي لِلْخَلْوَةِ

---

١ . الحشر / ٧.

www.ketab.ir

مَعِي فِي مَنْزِلِي لَمْ تَقُمْ عَنِّي فاطِمَةُ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ بَنِيَّ .

وَكُنْتُ إِذا سَأَلْتُهُ أَجابَنِي وَإِذا سَكَتُّ عَنْهُ ، وَفَنِيَتْ مَسائِلِي إِبْتَدَأَنِي .

فَمَا نَزَلَتْ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَقْرَأَنِيها وَأَمْلاها عَلَيَّ فَكَتَبْتُها بِخَطِّي ، وَعَلَّمَنِي تَأْوِيلَها وَتَفْسِيرَها ، وَناسِخَها وَمَنْسُوخَها ، وَمُحْكَمَها وَمُتَشابِهَها ، وَخاصَّها وَعامَّها ، وَدَعا اللهَ أَنْ يُعْطِيَنِي فَهْمَها وَحِفْظَها فَما نَسِيْتُ آيَةً مِنْ كِتابِ اللهِ ، وَلَا عِلْماً أَمْلاهُ عَلَيَّ وَكَتَبْتُهُ مِنْذُ دَعا اللهَ لِي بِما دَعا .

وَما تَرَكَ شَيْئاً عَلَّمَهُ اللهُ مِنْ حَلَالٍ وَلَا حَرامٍ ، وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ كانَ أَوْ يَكُونُ ، وَلَا كِتابٍ مُنْزَلٍ عَلىٰ أَحَدٍ قَبْلَهُ مِنْ طاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ، إِلَّا عَلَّمَنِيْهِ وَحَفِظْتُهُ ، فَلَمْ أَنْسَ حَرْفاً واحِداً .

ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلىٰ صَدْرِي وَدَعَا اللهَ أَنْ يَمْلَأَ قَلْبِي عِلْماً وَفَهْماً وَحُكْماً وَنُوراً فَقُلْتُ : يا نَبِيَّ اللهِ ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي مُنْذُ دَعَوْتَ اللهَ لِي بِما دَعَوْتَ لَمْ أَنْسَ شَيْئاً ، وَلَمْ يَفُتْنِي شَيْءٌ لَمْ أَكْتُبْهُ أَفَتَتَخَوَّفُ عَلَيَّ النِّسْيانَ فِيما بَعْدُ ؟ فَقالَ : لَا لَسْتُ أَتَخَوَّفُ عَلَيْكَ النِّسْيانَ وَالْجَهْلَ »[1] .

فإنّ في كلامه عليه السلام بيان لأُصول علم الدراية وعلم الحديث ، من أحوال الخبر وكيفيّات النقل ، مضافاً إلى أحوال الراوي الناقل من ناحيه الصفات العمليّة والعلميّة .

تعريف علم الرجال

وقد عُرّف بتعاريف عديدة متقاربة ، محصّلها : إنّه العلم الباحث عن رواة الأخبار ، وتشخيصهم ذاتاً وصفةً ، وتوفّرهم على شرائط القبول ، وهذا بخلاف

---

١ . أُصول الكافي ٦٢/١ ، كتاب فضل العلم ، باب اختلاف الحديث .

www.ketab.ir

علم الدراية الباحث عن أحوال الحديث متناً وسنداً، وكيفيّة تحمّله وآدابه، وأمّا التعرّض لسند الحديث فيه فهو بما هو من أحوال الخبر وصفة له، أي أنّ البحث في مجموع السند، وأنّه على أي درجة، وبالتالي فلا يبحث فيه عن أحوال أفراد السند بأشخاصهم وأعيانهم، وإنّما البحث فيه من قبيل الكبرى، بينما الصغرى يتكفّلها علم الرجال.

وبذلك يتّضح موضوع علم الرجال، ويتّضح امتيازه عن موضوع علم الدراية، وكذلك تتّضح الفائدة منه، مضافاً إلى ما سيأتي في المدخل من بيان وجه الحاجة لعلم الرجال، إلّا أنّنا نضيف في المقام فوائد أُخرى:

منها: زيادة البصيرة في المسائل الإعتقاديّة؛ وذلك لانطواء البحث الرجالي على دراسة الفرق المنحرفة والمسمومة، وهذا يعطي للباحث إلماماً بموارد الإنحراف وكيفيّة نشوءه، والإطّلاع على المذاهب الإعتقاديّة المختلفة، كما تجد ذلك في ترجمة أمثال: محمّد بن أبي زينب، ويونس بن ظبيان، والمغيرة بن سعيد، وبنان.

كما أنّه يوقف المتتبّع في الأبحاث الرجاليّة على مذاق الشرع في كثير من الأُمور باطّلاعه على سيرتهم عليهم السلام مع مختلف أصناف الرواة؛ إذ تعاملهم معهم تجسيد عملي لرأي الشارع المقدّس تجاه أدقّ المسائل الحالكة المعضلة في أبواب كثيرة.

وبعبارة أُخرى: إنّ البحث الرجالي تدقيق عميق في سيرة الأئمّة العمليّة واتّجاههم في قبال الإعتقادات الموجودة في زمانهم؛ وبكلمة: أنّ البحث الرجالي في المفردات بمثابة الفتوى في الأحكام الإعتقاديّة المنطبقة على تلك المفردة، وعليه فالباحث الرجالي لا غنى له عن الاعتماد على مذهب كلامي في الجرح

www.ketab.ir

أو التعديل للمفردة الرجاليّة .

ومنها: الإطّلاع على مسائل إعتقاديّة إنفرد علم الرجال بتحريرها ، حيث إنّ هناك من المسائل الإعتقاديّة التي لم تُحرّر في علم الكلام ، ولا في الفقه ، يجدها الباحث محرّرة إستطراداً في علم الرجال ، ومثال على ذلك مسألة ما لو كان أحد الرواة لا يعلم بجميع الأئمّة عليهم السلام ، بل إلى الإمام المعاصر له ، فهل مثل هذا يُدرج في الإماميّة أم لا ؟ وقد ذهب مشهور الرجاليين إلى الحكم بإماميّته ، وممّن عنون هذه المسألة السيد بحرالعلوم في رجاله .

ومثال آخر : الحدّ الفاصل بين الضروريّات وغيرها من المسائل الإعتقاديّة ، وفي تفاصيل المعارف . والخلاف طبيعة المسائل الإعتقاديّة ، وقد أشار المحقّق البحراني الشيخ سليمان الماحوزي في ***المعراج*** في ترجمة أحمد بن نوح السيرافي إلى ذلك ، وأنّه لم ينقّح ذلك إلّا في علم الرجال ، حتّى إنّه اضطرّ إلى الخوض في ذلك بشكل معمّق مستشهداً بسيرة الأئمّة عليهم السلام مع أصحابهم في ذلك ، وكذلك أشار المولى الوحيد البهبهاني إلى ذلك في **تعليقته** في ترجمة جعفر بن عيسى ، أنّه يظهر من تلك الترجمة ، وترجمة مثل يونس بن عبدالرحمن ، وزرارة ، والمفضّل بن عمر ، وغيرهم من أصحاب الأئمّة عليهم السلام ، كثير من المباحث ، وكذا التعرّف على جذور الضرورات الدينيّة في التاريخ ونشوء البحوث العقائديّة .

ومثل ما ذكره الرجاليّون من كيفيّة الجمع بين الأخبار النافية لجملة من مقامات وشؤون الأئمّة عليهم السلام وبين المثبتة ، وأنّ مرجع ذلك إلى قابليّة الراوي ، ومستواه العلمي ، وقدرة تحمّله الذهني .

ومثل مقارنة المسألة العقائديّة في هذا اليوم ما كانت عليه في العصور الأُولى ،

www.ketab.ir

ومثل مسألة حكم من أنكر نيابة النوّاب الأربعة، أي النيابة الخاصّة.

منها: الإطّلاع على مسائل فرعيّة وفقهيّة إنفرد علم الرجال بتحريرها والتركيز عليها، وذلك بسبب ما يوفّره للمتتبّع من الإطّلاع على سِير العديد من أصحاب الأئمّة في أبواب الفقه المختلفة.

بل إنّ البحث الرجالي يُشرف على العديد من الضرورات ومسلّمات المذهب، والتي كانت من معالم الطائفة يَعرِفهم بها القاضي والداني، وذلك نظير الرجعة - فإنّها وإن كانت مثالاً للمسائل الإعتقاديّة وقد وردت بها الروايات المتواترة - حيث يشاهد الباحث في العديد من تراجم متكلّمي الطائفة من أصحاب الأئمّة وسجالاتهم مع وجوه العامّة أنّ القول بالرجعة هو من المتسالم عليه عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، وأنّهم كانوا يُعرفون به، وأنّ النقاش في الأندية العلميّة بين الفريقين كان محتدماً حوله[1].

وبعبارة موجزة: إنّ التراث الرجالي ثروة زاخرة بالتراث الديني المتجسّد في السيرة العمليّة للمفردات الرجاليّة ولأصحاب الأئمّة، وموقف الأئمّة عليهم السلام تجاه تلك الظواهر المنتشرة، ولا يخفى على الباحث الفقهي مدى أهمّية سيرة أصحاب الأئمّة في استكشاف الأحكام الفقهيّة.

كما أنّ موقف الأئمّة العملي خير شاهد ودليل على تفسير فقه طوائف الروايات الواردة في ظهور معيّن، فإنّ ذلك الموقف يكون قرينة على المراد

---

١. لاحظ في ذلك ترجمة مؤمن الطاق، محمّد بن عليّ بن نعمان البجلي، وغيره من متكلّمي أصحاب الأئمّة عليهم السلام، ولاحظ ترجمة جابر بن يزيد الجعفي في كتاب رجال العامّة، وقول سنان: «إنّ النّاس كانوا يحملون عن جابر، وكان من وجوه الرواية قبل أن يظهر الإيمان بالرجعة».

www.ketab.ir

الجدّي من ذلك، وعلى تحكيم طائفة من الروايات على طوائف أُخرى، كما هو الحال في طوائف الروايات الواردة في شرطيّة الإيمان في الإسلام، أو أنّ الشهادتين يُحقن الدم ويحرم المال وتحلّ المناكح والذبيحة، وكذا في تحديد درجة النُّصب وأنّه المجاهر بعداوتهم هو الذي يترتّب عليه الآثار من النجاسة والكفر وغيرها، دون بقيّة درجات النُّصب، وكذلك تحديد الغلوّ الموجب للكفر وأحكامه، وكذلك تحديد التقصير في المعرفة، أو أدنى درجات المعرفة به تعالى وبرسوله ﷺ وبهم عليهم السلام، التي يكون ما دونها تقصير.

فهذا الشيخ الطوسي في *العدّة* ـ مثلاً ـ تراه يستشهد في تفسير فقه الآيات والروايات الواردة في حجّية الخبر وأقسامه بعمل الطائفة في عدّة من أقسام الخبر في كتبهم الرجاليّة والفهارس والحديث، ويستخلص منه التسالم العملي على ذلك إلى زمن الأئمّة عليهم السلام، ولقد شدّد غير واحدة من أساطين الفقه على لزوم إحراز سيرة الأصحاب وديدنهم في الأبواب الفقهيّة المختلفة كشرط في الوصول إلى الفقه السليم لمدلول طوائف الروايات الصادرة عنهم عليهم السلام، وأنّ الظهور للروايات المجرّد عن سيرة أصحابهم لا يشكّل عناصر الدلالة بتمامها لاستكشاف المراد الجدّي.

ومن البيّن الواضح أنّ الإطّلاع على تلك السير لا يتمّ إلّا بتوسّط علمي الرجال والحديث، لأنّه تاريخ قطعي للمسير الفقهي لدى الطائفة الإماميّة في عصر الأئمّة عليهم السلام، والحال كذلك في أبواب المعارف والروايات فيها. فلاحظ ـ مثلاً ـ ما ذكره الوحيد البهبهاني في *فوائده* في شرح اصطلاح الواقفيّة، من بيان منشأ الشبهة التي حصلت لهم من ألفاظ الروايات كـ(صاحب الأمر)، ولفظ (القائم من آل محمّد) و(القائم بالأمر)، مستشهداً بما ورد في ترجمة عنبسة،

www.ketab.ir

وأبي جرير القمّي، وإبراهيم بن موسى بن جعفر، وغيرهما، وكذا كلامه في الناووسيّة، وكذا كلام غيره من الرجاليّين.

منها: معرفة درجات الضعف والقوّة في طريق الخبر، فإنّه مؤثّر جدّاً في جبر أو كسر الخبر بالشهرة العمليّة أو الفتوائيّة على القول بهما، فإنّ مجرّد عدم الصحّة لا يطّلع الباحث على درجة الضعف كي يعرف حصول الجبر من عدمه، وكذا الصحّة من دون معرفة علم الرجال لا يطلع الدرجة القابلة للكسر، ومن ذلك يتّضح مدى دقّة معرفة التواتر والمستفيض بالدقّة على معرفة علم الرجال، فإنّه تراكم الإحتمالات كذباً وتعدّد الكمّ إنّما يقف عليه الباحث بهذا العلم، وإلّا كيف يتعرّف على عدم وجود الدواعي للتواطئ على الكذب. وكذا تتّضح درجات وأقسام التواتر والمستفيض.

منها: معرفة صحّة النُسخ والمتن، فإنّ كلّياتها وإن كان بحثها مختصّ بعلم الدراية، أو صغرياتها بعلم الحديث، إلّا أنّ الجانب المهمّ من صغرياتها يتوقّف على معرفة كتب الفهارس والمشيخة، وكيفيّة حصول النُسخ، وطُرق الإجازات، ونحو ذلك، وهذه الفائدة يعرف خطورتها الممارس لعمليّة الإستنباط في الأبواب الفقهيّة أو الإعتقاديّة.

منها: حصول الإحاطة التامّة بمجموع التراث الحديثي الروائي، والإبتعاد عن الغفلة عن مظانّ المدارك، فإنّه من أوّليّات أُصول الفحص والبحث عن الدليل الشرعي، ويتمّ الإطّلاع بتوسّط ما يذكر من أُصول وكتب للمترجم له في المفردات الرجاليّة.

منها: الإطّلاع على اختلاف أقوال القدماء وتعدّدها من الرواة وأصحابها الأئمّة عليهم السلام في مختلف المسائل، سواء الفقهيّة أو أُصول الفقه، أو الكلام،

www.ketab.ir

أو الرجال، وغيرها من مسائل العلوم الدينيّة، فإنّ كثيراً منهم لم تكن له كتب مؤلّفة في تلك العلوم، أو كانت ولم تصل إلينا، فلا يتمّ تحقيق الأقوال في تلك المسائل أو وجوه الإستدلال المذكورة لها إلّا بضميمة ما يحصّله البحث في المفردات الرجاليّة.

منها: إنّ هناك عدّة فوائد يقدّمها علم الرجال لعلوم أُخرى، كعلم التاريخ لتحقيق الوقائع والأحداث العامّة بدقّة، وبتحديد أدوار المفردات الرجاليّة فيها، وانطباع ما يدّد فيها على تحليل تلك الوقائع، وكعلم الأخلاق والسير والسلوك لتهذيب النفس. فإنّ نماذج المفردات الرجاليّة عبرة لأنماط التجارب التي تمرّ بها البشريّة في مسيرها العلمي أو العملي، وكيفيّة صعود بعض وتسافل آخرين، وتبديل بعض ثالث من حال إلى آخر، وكعلم الكلام والفقه، وقد مرّ بيانه، وكعلم الحديث والدراية وقد تبيّن ممّا سبق، وكبقيّة العلوم الدينيّة وقد مرّت الإشارة إلى ذلك.

امتيازات الكتاب

وقد تضمّن هذا الكتاب مضافاً إلى منهجة الأبواب المقررة في الفوائد الرجاليّة عدّة فوائد أُخرى:

الأُولى: بيان القيمة العلميّة للأحاديث الضعيفة والآثار الشرعيّة الأُخرى المترتّبة عليها.

الثانية: الكشف عن مراد القدماء في تعبيرهم بتخريج أحاديث الكتاب عن الثقات، كما في كتاب *الكافي* و*الفقيه* و*التهذيبين* و*كامل الزيارات*، وغيرها.

الثالثة: أنّ تقسيم الحديث لدى القدماء عبارة عن أربعة تقاسيم، وكلّ منها

www.KetabFarsi.com

يشتمل على عدّة أقسام، ومن ثمّ قد بنوا على درجات عديدة في الحجّية ودرجات عديدة في الضعف، كما بنوا على تحيّث الحجيّة في الحديث وتحيّث الضعف فيه، فالإعتبار للحديث ليس بقول مطلق دائماً، وهكذا الحال في الضعف.

الرابعة: بيان إنفتاح باب العلم في علم الرجال، وأنّ المبنى العمدة لدى الرجاليّين في هذا العلم هو على تراكم القرائن والإحتمالات إلى حدّ الإطمئنان، وبيان مدى خطورة الفوائد المترتّبة عليه في كافّة الأبحاث الرجاليّة، عرض التحليل الصناعي الدقيق للمباني الأُخرى في علم الرجال.

الخامسة: بيان إدراج الخبر الحسن والقوي في دائرة الخبر الحجّة المعتبر، مع بيان حقيقة أصالة العدالة المنسوبة إلى المتقدّمين.

السادسة: تفسير أمارات التوثيق، من قبيل قاعدة الإجماع، ولا يروي إلّا عن ثقة، وغيرها، على مبنيي الإطمئنان ـ تراكم الإحتمالات ـ وحُسن الظاهر.

السابعة: إستعراض أربعة عشر منهج للرجاليين في البحث الرجالي.

الثامنة: بيان ضوابط تصحيح الكتب والنُّسخ الحديثية وإعتبارها.

التاسعة: توثيق عدّة من مصادر الكتب الروائيّة بوجوه وطرق عديدة.

ثمّ إنّ هذا الكتاب قد جاء تحريراً وتقريراً للدورة التي ألقاها الشيخ الأُستاذ في شهري جمادى ورجب من سنة ١٤١٣هـ.

والحمد لله أوّلاً وآخراً

محمّد صالح التبريزي

www.ketab.ir